القرار رقم ٢٠١٦/٣٧ (ج.ع.١٢): تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة:

بعد الاستماع إلى تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة، اعتمدت الجمعية هذا التقرير.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
والأمين العام للمنظمة
عبد الله عيسى الخرّاط

القرار رقم ٢٠١٦/٣٨(ج.ع.١٢): تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمنظمة:

أطلعت الجمعية العامة على التقرير الذي أعده رئيس المجلس التنفيذي بخصوص الوضع المالي للمنظمة عن السنوات 2013 / 2014 / 2015، وبعد المداولة أقرت الجمعية هذا التقرير.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف الخراط

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
* الأمانة العامة *

القرار رقم ٢٠١٦/٣٩ (ج.ع.١٢): إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول:

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، انتقلت رئاسة الجمعية العامة إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وتمت تسمية ديوان المحاسبة بدولة الكويت، نائبا أول للرئيس.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الأمانة العامة ★ المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ★

الرئيس الأول لديوان المحاسبات
والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف الخراط

القرار رقم ٢٠١٦/٤٠(ج.ع.١٢): تحديد مكان الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وتسمية النائب الثاني

عملا بإحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، وبعد النظر في الترشيحات الموجهة إلى المنظمة من كل من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية وديوان المحاسبة بدولة قطر لاستضافة الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة ببلدانهم سنة ٢٠١٩، وبعد أن وافق كل من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية على إتاحة الفرصة لديوان المحاسبة بدولة قطر لاستضافتها، رحبت الجمعية العامة باستضافة ديوان المحاسبة بدولة قطر الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة وتقدمت بالشكر الجزيل إلى معالي الأستاذ الدكتور/ عبد خرابشه، رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية ومعالي القاضي/ احمد حمدان، رئيس ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، وأشادت بروح التعاون التي تحليا بها.

وبناء على ذلك، تمت تسمية معالي الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر نائبا ثانيا لرئيس المجلس.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لإدارة المحاسبات والتأمين العام بالمنظمة
عبد اللطيف الخراط

القرار رقم ٢٠١٦/٤١ (ج.ع.١٢) :إقرار برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات الثلاث ٢٠١٧ ـ ٢٠١٩

اطلعت الجمعية العامة على مشروع برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات الثلاث ٢٠١٧ ـ ٢٠١٩ وأقرته في صيغته المقدمة إليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والخمسين (**مرفق رقم ١**).

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف الخراط

القرار رقم ٢٠١٦/٤٢ (ج.ع.١٢): إقرار البرنامج المالي للمنظمة للسنوات الثلاث ٢٠١٧ ـ ٢٠١٩:

نظرت الجمعية العامة في مشروع البرنامج المالي للسنوات ٢٠١٧ ـ ٢٠١٩ الذي أعده المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والخمسين، وقررت اعتماده في حدود ٦٣٢,٠٠٠ دولار أمريكي.

وفيما يلي البرنامج المالي للسنوات ٢٠١٧ ـ ٢٠١٩ :

I- تقدير النفقات

بالدولار الأمريكي

الأبواب والبنود	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
❖ **الباب الأول : النفقات الجارية**				
- **البند الأول** : الرواتب والأجور والمكافآت	١١٥,٠٠٠	١١٨,٥٠٠	١١٩,٣٠٠	٣٥٢,٨٠٠
- **البند الثاني** : المصروفات العامة	٢٠,٧٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٦٨,٧٠٠
- **البند الثالث** : نفقات السفر والاستقبال	٣٨,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	١٢١,٠٠٠
- **البند الرابع** : نفقات المجلة	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	٤,٥٠٠
- **البند الخامس**: نفقات التدريب	١٨,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٥٨,٠٠٠
- **البند السادس**: نفقات البحث العلمي	٢,٢٠٠	٢,٢٠٠	١٧,٢٠٠	٢١,٦٠٠
إجمالي الباب الأول	١٩٥,٤٠٠	٢٠٥,٢٠٠	٢٢٦,٠٠٠	٦٢٦,٦٠٠
❖ **الباب الثاني** : النفقات الرأسمالية	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	٥,٤٠٠
❖ **الباب الثالث** : الفائض المقدر	لاشئ	لاشئ	لاشئ	لاشئ
المجمـــــوع	١٩٧,٢٠٠	٢٠٧,٠٠٠	٢٢٧,٨٠٠	٦٣٢,٠٠٠

II- تقدير الإيرادات

بالدولار الأمريكي

الأبواب	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
الباب الأول : مساهمات الأجهزة الأعضاء	١٦٢,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	٤٨٦,٠٠٠
الباب الثاني : الاعانات والتبرعات	-	-	-	-
الباب الثالث: إيرادات أخرى متنوعة (فوائد بنكية...)	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
المجمـــــوع	١٨٢,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠	٥٤٦,٠٠٠

III- تغطية العجز

بالدولار الأمريكي

الأبواب	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	الإجمالي
الفائض المتراكم من سنوات سابقة.....	١٥,٢٠٠	٢٥,٠٠٠	٤٥,٨٠٠	٨٦,٠٠٠

وتدعو الجمعية العامة الأجهزة الأعضاء التي لم تقدم مساهماتها إلى المبادرة بالقيام بذلك حتى تتمكن المنظمة من إنجاز برامجها على النحو المأمول.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات والتدقيق العام للمنظمة
عبد اللطيف الشرع

كما توجهت الجمعية العامة بالشكر الجزيل إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق على تفضله بتقديم مبلغ ٣٠.٠٠٠ دولار أمريكي دعما للمنظمة بما فيها تغطية نفقات تنظيم المجلس التنفيذي الثالث والخمسين والجمعية العامة الثانية عشرة.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ★ الأمانة العامة ★

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف الخرّاط

القرار رقم ٢٠١٦/٤٣ (ج.ع.١٢) : انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس التنفيذي خلفا للأجهزة التي انتهت مدة عضويتها

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي مطالب الترشيح لعضوية المجلس التنفيذي الواردة على الأمانة العامة ، شكلت الجمعية العامة لجنة للفرز من رئاسة الجمعية العامة والأمانة العامة .

وعملا بأحكام المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي تمت عملية الاقتراع السري لاختيار أربعة أجهزة من ضمن ثمانية أجهزة وفق الأسلوب الذي سبق أن اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة، وأسفرت عملية الاقتراع عن اختيار أجهزة الرقابة في كل من : السعودية وسلطنة عمان والأردن وموريتانيا.

وبذلك تصبح تشكيلة المجلس التنفيذي الجديد كما يلي :

* ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق:	رئيسا
* ديوان المحاسبة بدولة الكويت	نائبا أول
* ديوان المحاسبة بدولة قطر	نائبا ثان
*الأمين العام للمنظمة	

* ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين	أعضاء
* ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية	
* المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	
* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	
* ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية	
* جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان	
* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	
* محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية	

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية * الأمانة العامة *

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف الخراط

القرار رقم ٢٠١٦/٤٤ (ج.ع.١٢): تعيين لجنة الرقابة المالية

عملا بأحكام المادة الثلاثين من النظام الأساسي، قررت الجمعية العامة تعيين لجنة الرقابة المالية لمراجعة حسابات المنظمة عن السنوات ٢٠١٦-٢٠١٧-٢٠١٨ من الأجهزة التالية :

*ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان) عضوان أصليان
* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

*ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين) عضوان احتياطيان
*ديوان المحاسبة الليبي)

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ★ الأمانة العامة ★ بغداد

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف الخراط

القرار رقم ٢٠١٦/٤٥ (ج.ع.١٢): اعتماد شعار جديد للمنظمة العربية

بعد أن اطلعت الجمعية العامة على الشعار الجديد للمنظمة المقترح من ديوان المحاسبة الليبي والذي اقره المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والخمسين، اعتمدت الجمعية العامة هذا الشعار وأوصت بأن تتولى الأمانة العامة إدخال التعديلات اللازمة عليه في ضوء ذلك والعمل به سنة ٢٠١٧.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف الجراح

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
الأمانة العامة

القرار رقم ٢٠١٦/٤٦ (ج.ع.١٢): اعتماد التوصيات المتعلقة بالمخطط الاستراتيجي

بعد أن اطلعت الجمعية العامة على المذكرة المقدمة من فريق المخطط الاستراتيجي التي تضمنت مقترحات تتعلق باعتماد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ وعلى التوصيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي بهذا الخصوص، قررت الجمعية العامة ما يلي :

١- تفويض المجلس التنفيذي للمنظمة لاعتماد المخطط الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وذلك نظرا إلى أن المخطط الحالي ينتهي في سنة ٢٠١٧ مما تعذر معه على الجمعية العامة في دورتها الثانية عشر اعتماد المخطط الجديد.

٢- اعتماد فترة للمخطط الاستراتيجي بست سنوات اعتبارا من سنة ٢٠٢٢ وهي سنة انعقاد الجمعية العامة مما سيمكن مستقبلا من ضمان التوافق بين تاريخ انتهاء فترة المخطط وتاريخ انعقاد الجمعية العامة وذلك على غرار المخطط المعتمد من قبل منظمة الإنتوساي.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة * الأمانة العامة * بغداد

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف خراط

القرار رقم ٢٠١٦/٤٧ (ج.ع.١٢): دعم طلب ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين الانضمام إلى عضوية منظمة الإنتوساي

بعد أن اطلعت الجمعية العامة على قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠١٦/٢٣٢ حول مساندة طلب ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين حول الانضمام إلى عضوية منظمة الإنتوساي، رحبت الجمعية العامة بهذا الطلب موكدة على الأجهزة الأعضاء تدعيمه ومناصرته خلال مؤتمر الإنتوساي القادم المزمع عقده في أبو ظبي.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات والأمين العام المنظمة
عبد اللطيف الخرّاط

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية ★ الأمانة العامة ★ بغداد

القرار رقم ٢٠١٦/٤٨ (ج.ع.١٢): الندوة الفنية حول موضوع "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقويم الموازنة العامة للدولة":

بعد أن ناقشت الجمعية العامة الموضوع الفني "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في تقويم الموازنة العامة للدولة" وعقب استعراض ورقات العمل التي أعدها عدد من الأجهزة الأعضاء حول محوري الموضوع المذكور والنقاشات التي دارت حولها، خلصت الجمعية العامة إلى التوصيات المرفقة.

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
والأمين العام للمنظمة
عبد اللطيف الخراط

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
الأمانة العامة

القرار رقم ٢٠١٦/٤٩ (ج.ع.١٢): رفع برقيتي شكر وتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية التونسية ورئيس الحكومة :

قررت الجمعية العامة توجيه برقية شكر وتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية التونسية السيد الباجي قايد السبسي ورئيس الحكومة السيد يوسف الشاهد على ما حظيت به الوفود المشاركة من طيب الوفادة وكرم الضيافة طيلة إقامتهم في بلدهم الثاني تونس.

* * * *

د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
في جمهورية العراق
ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ★ الأمانة العامة ★

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات
والمدير العام للمنظمة
عبد اللطيف الخرّاط

(مرفق رقم 1)

برنامج عمل المنظمة في
مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات 2017 - 2019

أ- موضوعات البرامج واللقاءات التدريبية والعلمية

عام 2017	برنامج تدريبي وفقا لمنهجية IDI حول موضوع "إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة"	اللقاء العلمي حول موضوع "الرقابة على قطاع الأدوية"	اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على قطاع النفط والغاز"	اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على تقنية المعلومات"	اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على الدين العام"
عام 2018	برنامج تدريبي وفقا لمنهجية IDI حول موضوع " الرقابة على أداء صناديق التأمين الاجتماعي"	اللقاء العلمي حول موضوع "الدروس المستفادة من تطبيق معايير الانتوساي في الأعمال الرقابية"	اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على الجمارك والضرائب"	اللقاء التدريبي حول موضوع " التدقيق المبني على المخاطر وفقا لمعايير الانتوساي"	اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة باستعمال تقنيات العينات الإحصائية"
عام 2019	برنامج تدريبي وفقا لمنهجية IDI حول موضوع "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية"	اللقاء العلمي حول موضوع " تقارير الأجهزة العليا ودورها في رفع كفاءة الجهاز المالي للدولة"	اللقاء التدريبي حول موضوع "دور الأجهزة العليا في التدقيق في ظل الكوارث"	اللقاء التدريبي حول موضوع " الرقابة على البعثات الدبلوماسية بالخارج"	اللقاء التدريبي حول موضوع " فحص نظم الرقابة الداخلية وفقا لمعايير الانتوساي"

ب- موضوعات مسابقة البحوث

الموضوع الأول	تطوير العمل الرقابي وتحقيق القيمة المضافة
الموضوع الثاني	الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

الموضوع الثالث	تعامل الجهاز الأعلى للرقابة مع أدلة الإثبات

ج- الترجمة

- مواصلة ترجمة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية الصادرة عن منظمة الإنتوساي إلى اللغة العربية من قبل أجهزة الرقابة بكل من مصر والكويت والعراق والأردن ؛

- ترجمة معايير الإنتوساي والأدلة التوجيهية وغيرها من الوثائق بالتنسيق مع الأمانة العامة.

الندوة العلمية حول موضوع
دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويمٌ الموازنة العامة للدولة

المحور الأول: دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويمٌ المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة.

م	عنوان الورقة	الدولة	مقدم الورقة
1	دور الاجهزة العليا في تقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة	العراق	الدكتورة نضال عبد الزهرة مدير عام دائرة تدقيق النشاط الصناعي بديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق
2	دور الجهاز للمنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة	عمان	الاستاذ محمد الجابري مدير دائرة الرقابة على قطاع الشؤون المالية في جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة في سلطنة عمان
3	دورا لأجهزة العليا للرقابة في تقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة	الكويت	ـ الأستاذة عواطف المنصور كبير المدققين ـ الأستاذة / منایر الشدوخي، محاسب أول
4	دور الاجهزة العليا للرقابة في تقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة	مصر	الاستاذ اسامة ممدوح مدير عام في الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

المحور الثاني:التحديات التي تواجه الأجهزة العلياً للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المالية العامة

م	عنوان الورقة	الدولة	مقدم الورقة
1	التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابةفي تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيزالمساءلة والشفافية في الإدارة المالية العامة	الاردن	الدكتور منير المناصير رئيس قسم الموارد البشرية ديوان المحاسبة بالمملكة الاردن الهاشمية
2	عرض التجربة الجزائرية عبر المشروع التمهيدي في تسوية الميزانية	الجزائر	الاستاذة نعيمة زابر مقررة عامة في مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الشعبية
3	التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المالية العامة	قطر	الاستاذ حمد احمد السليطي رئيس قسم الرقابة على الحساب الختامي في ديوان المحاسبة بدولة قطر
4	التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المالية العامة	تونس	الأستاذ مراد بن قسومة، مندوب حكومة والأستاذ محمد صالح الزاير، مستشار مساعد بدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية

5	التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المالية العامة	الكويت	* الأستاذة عواطف المنصور، كبير المدققين * الأستاذة / منایر الشدوخي، محاسب أول

(مرفق)

اطار عمل مقترح لتقويم المنهاج الاستثماري للموازنة العامة للدولة

تعد التنمية من العناصر الاساسية للاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي في اي بلد ، ولضمان تحقيق عملية تنمية شاملة يجب ان تتظافر جهود جميع الجهات المعنية بتحقيق عملية التنمية وهم كل من المخطط القومي والجهات الحكومية المعنية والذين يتولون مسؤولية تنفيذ عناصر التنمية الاساسية وهي (التخطيط، التنفيذ، المتابعة).

ولضمان التحقق من دقة اعمال التخطيط وملائمتها لحجم وطاقات البلد المتاحة من موارد طبيعية وبشرية والتحقق من التنفيذ المثل بما يتلائم وحجم الخطط الموضوعة لضمان سلامة التنفيذ وفق القوانين والتعليمات لا بد من توفر عنصر رابع وهو (الرقابة والتدقيق والتقييم اللاحق للمشاريع بعناصره الثلاث) وهنا يأتي دور الجهاز الرقابي .

ان دور الأجهزة العليا للرقابة في غاية الاهمية لتحديد مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية ومدى تحقيق الاهداف المرجوة منها وتحديد المسؤوليات على مستوى الوحدات الحكومية من خلال صلاحياته الواسعة وغير المقيدة في الاطلاع على كافة الوثائق والمعلومات الخاصة بتنفيذ العقود في الإدارات الحكومية وضمن الإطار القانوني الذي يكفل لها ذلك، سوف يمنح الجهاز الرقابي مساحة اكبر في تكوين رؤية مستقبلية لبيان اثر مشاريع المنهاج الاستثماري على البنية التحتية باستعمال المؤشرات الاقتصادية وبيان المشاكل والمعوقات التي واجهت تنفيذ المنهاج الاستثماري السنوي والتي نتج عنها تأخر في انجاز المشاريع في مواعيدها المحددة .

1. **اهدافتقييم المنهاج الاستثماري**

أ- دعم توجه المخطط الوطني نحو تصحيح الموازنات ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة، وتوفير قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن التقديرات غير الواقعية .

ب-لفت انتباه المخطط الوطني الى ضرورة التنسيق بين السياسة المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وتحسن في الخدمات الحكومية وضرورة ان تكون العلاقة طردية بينهما.

ت-تقييم مدى مساهمة المشروعات الاستثمارية المنفذة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ث-مراقبة الخطط المالية ومتابعة تنفيذها, والتعرف على ما تم تحقيقه من الأهداف , ودراسة الأسباب التي حالت دون تحقيقها

ج- تقييم نتائج أعمال الوحدات الإدارية من خلال مقارنة مستوى الأداء الفعلي بمستوى الأداء المخطط له, وحصر الانحرافات وأسباب وقوعها وإمكانية معالجتها أو تعزيزها.

ح-مدى ملائمة المنهاج الاستثماري المخطط له على مستوى كل قطاع مثل الصحة والتعليم مع الاحتياجات الفعلية والمرحلية للقطاع المذكور.

خ-ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي من خلال الرقابة والمتابعة للأموال المنفقة والمشاريع المنفذة والتحقق من فاعلية وكفاءة الأداء لتلك المشاريع وبالتالي منع الإسراف والتبذير من الأجهزة الحكومية والحفاظ على الأموال العامة.

2. متطلبات التنفيذ:

أ. **تشكيل فريق عمل متخصص** يتولى مهام عمله بشكل شامل ويتخذ من الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن اعداد المنهاج الاستثماري مقراً له ليكون مطلعاً عن قرب على البيانات والمعلومات المتوفرة لدى المخطط القومي ويتمكن بذلك من بناء الاستنتاجات والتوصل الى توصيات بناءة ذات تأثير في توجيه مسار العملية التخطيطية.

ب. **قاعدة بيانات متكاملة**تعكس مستوى تحقيق الخطط الموضوعة ولمختلف القطاعات فضلاً عن بيانات احصائية على مدى السنوات الخاضعة للتقييم تتضمن الاتي:

☒ عدد مشاريع المنهاج الاستثماري بصورة اجمالية وكلفها الكلية ونسبة الصرف المتحققة .

☒ عدد مشاريع المنهاج الاستثماري موزعة على مستوى القطاعات (صناعي، خدمي ، زراعي، صحي، نفطي،.... الخ) موضحة كلفها الكلية وتخصيصاتها السنوية ونسبة الصرف المتحققة.

☒ المشاريع المتوقفة، المشاريع الملغاة، المشاريع المتلكئة.. الخ.

☒ المشاريع المنجزة والتي تم تشغيلها فعلياً.

☒ تقارير المتابعة المركزية.

ج. **وضع مؤشرات للتقييم تتضمن التركيز على الفقرات الاتية:**

☒ تحليل مالي لنسب الصرف خلال سنوات التقييم واثر زيادة التخصيصات المالية على واقع المشاريع المنفذة وتأثيرها على المجتمع، من خلال:

- هل ازدادت نسبة الصرف تصاعدياً ام هناك تذبذب في التخصيصات المرصدة مما اثر سلباً على نسب الصرف.

- وضع سلم اولويات للمشاريع وحسب القطاعات الاقتصادية.
- ما هي القطاعات التي استأثرت بتخصيصات مالية اكثر من غيرها وهل كان لها مردود ايجابي.
- اثر تأخر التمويلات المالية او الاجراءات المعقدة في الصرف على تنفيذ المشاريع.
- هل هناك مشاريع متوقفة ؟ وما هي التخصيصات المالية المرصدة لها والتي لم تستغل.
- المشاريع التي تضاعفت كلفها الكلية وبيان اسبابها.
- مدى تناسب زيادة التخصيصات المالية مع اعداد المشاريع المنفذة والمبالغ المصروفة، والتحقق من الاستفادة القصوى من التخصيصات المرصدة .
- مدى مراعاة حجم المشاريع ونوعها أثناء رصد التخصيصات المالية لها وعلى مدى سنوات التقويم.

☒تحليل مدى وجود رؤية مستقبلية للمخطط القومي من خلال دراسة مستوى التخطيط الفني للمشاريع الاستثمارية :

- مقارنة المشاريع التي تم اقرارها وادراجها في المنهاج الاستثماري مع المشاريع التي تم الغائها او لم يتم المباشرة بها بالرغم من اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها.
- مدى مراعاة تطبيق الأهمية النسبية للمشروع وإعطاء الأولوية في أدراجه ضمن الخطة.
- جدول يبين مدى تطور عدد المشاريع والتخصيصات المرصدة لها خلال سنوات التقويم.

☒دراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية للخطط والبرامج الاستثمارية الحكومية:

- بالتأكد من تحقيق الفائدة من المشاريع المنفذة من خلال استطلاع آراء المواطنين أو الجهات المستفيدة من المشروع ، وقياس مدى الرضا المتحقق.
- مدى توزيع المشاريع على القطاعات الاقتصادية والخدمية خلال سنوات التقويم وتأثيرها في تطوير الواقع الاقتصادي للمحافظات والاقاليم.
- مدى مراعاة ادراج المشاريع المتعلقة بالحفاظ على البيئة خلال سنوات التقويم .

☒دراسة تحليلية لمستوى كفاءة تنفيذ المشاريع من خلال المقارنة بين البيانات المقدمة من الجهات المعنية و مدى واقعية هذه البيانات من خلال الزيارات الميدانية لفريق التقييمحيث تعطي هذه الزيارات نظرة اكثر قرباً لصانع القرار عن المرحلة التي وصل اليها تحقيق الهدف التنموي وما اذا كان ملبياً للطموح.

د. عرض تحليلي لاهم الاسباب التي ادت الى حدوث فجوة في تنفيذ مشاريع المنهاج الاستثماري واهم المشاكل والمعوقات التي واجهتها والاجراءات المتخذة لمعالجتها.

☒ **اسباب فنية**

- تتعلق بعدم دقة الدراسات الاولية للمشروع او عدم واقعيتها ومرور فترات طويلة على اعدادها.
- تغييرات عديدة في التصاميم التفصيلية والمخططات مما يؤدي الى تغييرات كبيرة بالزيادة او النقصان خلال مرحلة التنفيذ.
- ضعف الامكانيات التنفيذية لشركات المنفذة للمشروع.
- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالمشروع.

☒ اسباب مالية تتعلق بالتمويلات وتأخرها.

☒ اسباب اخرى (اقتصادية، قانونية، اجتماعية).

هـ. عرض لاهم استنتاجات التقييم واهم نقاط الضعف المؤشرة بطريقة منطقية ترتبط مع ماتم اكتشافه اثناء التدقيق، وواقعية تعبر عن الواقع الفعلي للمشكلة ومحدده لأسباب حدوث المشكلة واستمرارها .

و. وضع توصيات تتضمن (حل واحد محدد او عدة حلول ممكنة) من أجل توفير تحسينات منطقية وواقعية لتجاوز حالات الخلل التي اظهرتها عملية التقييم.

توصيات الندوة الفنية للجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المقامة في الجمهورية التونسية للفترة من (17-21/تشرين الاول-2016)

عنوان الندوة :دور الاجهزة العليا للرقابة في تقويم الموازنة العامة للدولة

المحور الاول

دور الأجهزة العليا للرقابة في تقويم المنهاج الاستثماريللموازنة العامة للدولة

1- ضرورة التنسيق بين الأجهزة العليا للرقابة المالية للعمل على وضع إطار عمل لتقويم المنهاج الاستثماري واعتماد (المرفق طياً) كورقة بيضاء تعرض للنقاش والدراسة من قبل الأجهزة الأعضاء

2- أن يكون لدى الجهاز الرقابي رؤية شمولية وتفصيلية لعملية التقييم التي يريد القيام بها وأن يقوم بتهيئة الوسائل اللازمة لذلك سواء على مستوى منهجية الأدوات العلمية للتدقيق وكفاءة وقدرات موظفيه وإدخالها ضمن خطط عمله الرقابي.

3- إعداد برامج تدقيقية متكاملة موضوعة وفق معايير ومنهجيات رقابية , لتقييم مدى نجاح الخطة الاستثمارية وكفاءة ودقة البرامج والأهداف التي تسعى الوحدة الحكومية إلى تحقيقها.

4- المساهمة في وضع المؤشرات اللازمة لقياس كفاءة الأداء في تنفيذ المشاريع والبرامج الاستثمارية، تأخذ بنظر الاعتبار الجهات المعنية بالتنفيذ كأن تكون دائرة حكومية مركزية تنفذ مشاريعها على نطاق الدولة ككل او على مستوى المحافظات والأقاليم.

5- تركيز عمليات التقييم على الاقتصادية والفاعلية والكفاءة بشكل خاص من خلال الربط بين الإعتمادات التي تحصل عليها الوحدات الحكومية مع الإنجاز الفعلي للمشاريع

والبرامج الاستثمارية والتحقق من كون تلك الأنشطة المنفذة قد حققت الهدف الذي خصصت من أجله تلك المبالغ.

6- تهيئة القدرات البشرية المتخصصة اللازمة في الجهات الرقابية بالعدد الذي يتناسب مع حجم المشاريع المنفذة والتوزيع الجغرافي لها لضمان تغطية عملية الرقابة والمتابعة لأكبر عدد من المشاريع، مع التركيز على جوانب الكفاءة المهنية والخبرة الميدانية.

7- الالتزام بأعلى معايير الشفافية في الإبلاغ عن محتوى التقرير الرقابي وضمان وصوله الى الجهات ذات الصلة وصانعة القرار،ويكون الإبلاغ ,وفقا للإطار القانوني لكل جهاز .

8- ضرورة تحديث أساليب إعداد الموازنة العامة ومواكبتها للتطورات الحديثة في هذا المجال لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وكفاءة الأداء لمختلف المستويات الإدارية ,مما ينعكس أثره في تنفيذ أهداف الخطة الإنمائية للدولة .

المحور الثاني

التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تقويم الحساب الختامي وأثره في تعزيز المسائلة والشفافية في الإدارة المالية العامة

1. نشر الوعي لدى أصحاب المصلحة(السلطة التشريعية ,السلطة التنفيذية ,منظمات المجتمع المدني) بأهمية الحساب الختامي للدولة ,حيث انه يمثل انعكاس لقانون الموازنة العامة للدولة .

2. ضرورة رفع مستوى منتسبي الدوائر الإدارية والمحاسبية في إدارات الدولة كافة من خلال التدريب والتأهيل المستمر ومواكبة التطورات التي تستجد في التعامل مع الحساب الختامي ودراستها وتقييمها.

3. اعتماد الدقة في أعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها، والاستفادة من الأخطاء السابقة في تطبيق بعض بنود الموازنة من خلال عملية التقويم والمراجعة والتي تم تأشيرها في تقرير الحساب الختامي.

4. تحقيق مناقشات جادة مع الإدارات العليا في الدولة للملاحظات المؤشرة على تحليل البيانات المالية للحساب الختامي في الوقت المناسب لضمان إيجاد وسائل لتحسين الأداء وتصويب الانحرافات.

5. تقديم حلول جذرية لمعالجة القضايا العالقة مثل تصفية حسابات السلف والأمانات والأرصدة المدينة والدائنة المتقادمة وتسويتها على الوجه الصحيح وبما يتفق مع المعايير المحاسبية والمهنية.

6. تفعيل ربط الجهاز الأعلى للرقابة الكترونياً بالنظام المحاسبي المستخدم من قبل وزارة المالية في إعداد الحساب الختامي وذلك لتمكينه من متابعة الحسابات والأرصدة أولا بأول خلال السنة.

7. زيادة التنسيق بين الجهاز الرقابي ووزارة المالية والإدارات الحكومية من أجل سرعة إنجاز الحساب الختامي والعمل على إيجاد نوع من التواصل والتعاون المقنن مع أصحاب المصالح المعنيين.

8. تقوية أجهزة الرقابة الداخلية في الإدارات الحكومية واعتماد الطرق المتطورة في فحص المعاملات المالية والتركيز على وجود نظام مالي ومحاسبي متطور يمكن المدقق من تتبع العمليات المالية والمحاسبية.

9. قيام السلطة التشريعية بمناقشة الحساب الختامي والتقرير الرقابي المرفق به في المواعيد المحددة قانوناً لضمان تحقيق الفائدة من المعلومات ونشره بوسائل الإعلام المختلفة لاطلاع الجمهور تحقيقاً لمبدئي الشفافية والمساءلة.

10. حث الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على وضع منهجيات تواكب الانتقال إلى تطبيق الموازنة بالأهداف